Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 2, (June 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Impact of the Policy of Empowering Persons with Disabilities on Protecting them from Abuse in the Emirate of Sharjah: An Analytical Study

Amna Salem Al-Matrooshi
U22105499@sharjah.ac.ae
Associate Professor. Alaa Al-Taii (Ph.D.)
aaltaii@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences

Copyright (c) 2026 **Amna Salem Al-Matrooshi. Associate Professor. Alaa Al-Taii (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/195qt974

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study aimed to explore disability empowerment policies and protection measures against abuse in the Emirate of Sharjah, employing a descriptive-analytical methodology. The study reached a set of conclusions, the most important of which are: The United Arab Emirates (UAE) possesses an international reputation for granting people of determination their rights and striving to empower them in various fields, with a growing record of achievements and the launch of qualitative and strategic initiatives. The UAE is committed to supporting and enabling persons with disabilities to live independent and dignified lives by enacting laws aimed at protecting their rights, including preventing discrimination and ensuring access to education, housing, healthcare, and employment, as well as launching strategies dedicated to empowering persons with disabilities and protecting them from abuse. The study also revealed the contributions of the Emirate of Sharjah as a pioneering model in empowering persons with disabilities and protecting them from abuse, having made significant efforts at various levels to ensure the inclusion of this group in society and the promotion of their rights. These efforts revolve around several key pillars, including legislation, educational programs, vocational rehabilitation, social support, and community awareness. Additionally, Sharjah provides diverse and integrated educational, health, vocational, and rehabilitation services to support persons with disabilities, aiming to enhance their inclusion in society and enable them to live independently. The study recommended the necessity of providing qualified and licensed teachers to contribute to the early detection of disabilities, enabling the development of proactive prevention and intervention plans. It also emphasized strengthening legislation and policies, ensuring the enforcement of laws that protect the rights of persons with disabilities, and periodically reviewing and updating legislation to meet evolving needs.

Keywords: Empowerment policies, persons with disabilities, protection from abuse, Emirate of Sharjah.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

سياسات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة في إمارة الشارقة "دراسة تحليلية"

الباحثة امنة سالم المطروشي
قسم علم الاجتماع – جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

د. آلاء الطائي
أستاذ مشارك– جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن سياسات آليات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة في إمارة الشارقة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: امتلاك دولة الإمارات العربية المتحدة سمعة دولية كونها تمنح أصحاب الهمم حقوقهم وتسعى إلى تمكينهم في مختلف المجالات ولديها سجل متنامي في تحقيق الإنجازات، وإطلاق المبادرات النوعية والاستراتيجية، والتزام دولة الإمارات بدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من عيش حياة مستقلة وكريمة بوضع القوانين المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر منع التمييز وضمان الوصول إلى التعليم ،والسكن، والرعاية الصحية ،والعمل، واطلاق الاستراتيجيات المعنية بتمكين ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة. كما كشفت الدراسة عن إسهامات إمارة الشارقة بوصفها أنموذجًا رائدًا في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة، إذ بذلت جهودًا كبيرة على مستويات مختلفة لضمان دمج هذه الفئة في المجتمع ،وتعزيز حقوقهم. تتمثل هذه الجهود في محاور عدة رئيسة تشمل: التشريعات، والبرامج التعليمية، والتأهيل المهني، والدعم الاجتماعي، والتوعية المجتمعية. فضلا عن توفيرها الخدمات المتنوعة والمتكاملة التعليمية، والصحية ،والمهنية ،والتأهيلية لدعم ذوي الإعاقة بهدف تعزيز إدماجهم في المجتمع ،وتمكينهم من العيش بشكل مستقل. وأوصت الدراسة بضرورة توفير الملاكات من المعلمين المؤهلين والمرخصين للمساهمة في الكشف المبكر عن الإعاقة كي يتم وضع خطط استباقية للوقاية والتدخل، وتعزيز التشريعات والسياسات وضمان تنفيذ لقوانين التي تحمي حقوق ذوي الإعاقة، ومراجعة التشريعات وتحديثها بشكل دوري لتلبية الاحتياجات المتغيرة.

الكلمات المفتاحية: سياسات التمكين، الأشخاص ذوي الإعاقة، الحماية من الإساءة، إمارة الشارقة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة

تُعد قضية حقوق وتشريعات ذوي الإعاقة من أهم القضايا التي تحتاج إلى تعاون الجهود الدولية والمحلية، إذ أصبح مستوى الرعاية والتأهيل والبرامج المقدمة لهذه الفئة أحد أهم المعايير الأساسية لقياس مدى تحضر وتقدم المجتمعات، ومكانتها ضمن المجتمع الدولي.

فالاهتمام برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة يُعد هدفًا تسعى المجتمعات لتحقيقه، ولاسيما بعد أن تحولت الإعاقة إلى قضية إنسانية حظيت باهتمام المنظمات الدولية المتخصصة، والتي أصدرت قرارات واتفاقيات تؤكد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتأهيل والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. كما تتطلب التنمية الاجتماعية الشاملة الاهتمام بتمكين جميع فئات المجتمع من حقوقهم الكاملة، وتُعد فئة ذوي الإعاقة من أكثر الفئات التي تعاني من التهميش على المستوى العالمي، ولاسيما في ظل العدد الكبير للأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يقدر بحوالي ٥٦٠ مليون شخص على مستوى العالم، مقارنةً بعددهم الفعلي المشارك في التنمية الاقتصادية (المعناوي، ٢٠٢٤: ٥).

ازداد الاهتمام برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ بذلت الدول جهودًا كبيرة لتوفير خدمات تأهيلية متكاملة تهدف إلى تخفيف حدة المشكلات التي يواجهونها، وذلك اعترافًا بأهمية مراعاة هذه الفئة وإدماجها في المجتمع. هذه الرعاية لا تقتصر فقط على تحسين ظروفهم المعيشية، بل تسعى أيضًا إلى تحويل قدراتهم الكامنة إلى طاقات إبداعية وفاعلة، مما يجعلهم عناصر منتجة في المجتمع ويسهم في تحقيق جودة حياتهم. (Selvi، ٢٠١٨: ١٢٣).

وشهد العقدان الأخيران من القرن العشرين تركيزًا دوليًا متزايدًا على قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. ويتجلى هذا الاهتمام العالمي عبر إعلان عام (١٩٨٢) السنة العالمية لذوي الإعاقة، وتبني المدة من (١٩٨٣-١٩٩٢) عقدا دوليا مخصصا للأشخاص ذوي الإعاقة. في هذه المدة، نشطت المجموعات الدولية والحكومات والمجتمعات المدنية ومنظمات ذوي الإعاقة في صياغة الأفكار والاستراتيجيات التي تضع قضايا الإعاقة وخدماتها في إطار التوجهات العالمية الحديثة. وارتبطت قضايا الإعاقة ارتباطًا وثيقًا بهذه المبادئ، مما ساهم في توجيه السياسات والاستراتيجيات الدولية والحكومية نحو تأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. (العطار، ٢٠٢١: ٧٥).

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام (٢٠٠٦) والبروتوكول الاختياري الملحق بها كتعبير واضح عن الاهتمام الدولي بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات. إذ استندت هذه الحقوق إلى المبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تؤكد على المساواة وعدم التمييز بين الأفراد، إذ يُعد عدم التمييز ضمانة أساسية لتمتع جميع الأشخاص بحقوقهم وحرياتهم بشكل كامل. ويُعد تصديق الدول أو انضمامها لهذه الاتفاقية دليلًا على التزامها باحترام وتنفيذ الحقوق التي نصت عليها. (عليان، ٢٠٢٣: ٥١).

وفي هذا الإطار، بذلت دولة الإمارات جهودًا كبيرة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في المجتمع. ففي نوفمبر (٢٠٠٦)، وقعت الدولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها. ثم في عام (٢٠١٧)، اتخذت الإمارات خطوة مهمة بإصدار السياسة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تهدف إلى حمايتهم من أي شكل من أشكال الإساءة. تسعى هذه السياسة إلى تعزيز دور هذه الفئة في المجتمع وضمان مشاركتهم الفاعلة في بيئة آمنة تدعم حياتهم بشكل لائق. كما تعكس هذه السياسة رؤية دولة الإمارات الاجتماعية المتكاملة، التي ترتكز على أن الاستثمار في الأفراد يُعد استثمارًا في التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع بأكمله.

واستكمالًا للجهود السابقة؛ أصدرت حكومة الشارقة المرسوم الأميري رقم (٤٨) لسنة (٢٠١٦) بإعادة تنظيم مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، والذي دخل حيز التنفيذ في يناير (٢٠١٧). كما تم إنشاء مؤسسة أهلية تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ تسعى هذه المؤسسة إلى مناصرة هذه الفئة والدفاع عن حقوقها وحمايتها، فضلاً عن وضع الخطط والسياسات والأنظمة اللازمة لتمكينهم عبر تقديم خدمات متكاملة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم، والعمل على تطوير هذه الخدمات بشكل مستمر.

ومن ثم تعكس الدراسة مدى اهتمام سياسات دولة الإمارات وإمارة الشارقة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من أجل تعزيز مكانتهم ودمجهم في المجتمع، وحمايتهم من أي شكل من أشكال الإساءة، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة

يهتم المجتمع الإماراتي بتضافر وتكامل جميع القوى الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة، كما يركز على استغلال الإمكانيات والموارد والطاقات البشرية والمادية بشكل أمثل، سعيًا لتحقيق التقدم والازدهار. ولبلوغ هذه الغاية، يتطلب الأمر البحث عن آليات جديدة تدعم تحقيق هذا النمو، ومن أهم هذه الآليات الاهتمام بالتنمية البشرية إلى

جانب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، كونهم عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية والحفاظ على إنجازاتها.

ويهدف التمكين إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على استغلال قدراتهم للتعاون مع الآخرين في إحداث تغيير إيجابي. ولتحقيق ذلك، تحتاج هذه الفئة إلى برامج تأهيلية متخصصة تهدف إلى تطوير قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، وتعزيز استقلاليتهم ليصبحوا أفرادًا منتجين في المجتمع. يتم ذلك عبر توفير فرص التدريب والتشغيل، وحماية حقوقهم عبر إصدار تشريعات تكفل لهم المساواة مع الأفراد الآخرين في المجتمع. فضلا عن ذلك، يتم توفير الفرص الملائمة التي تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم، وإتاحة فرص التوجيه والتأهيل الاجتماعي والمهني، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن لهم حقهم في حياة كريمة وفاعلة.

سعت دولة الإمارات إلى بذل جهود كبيرة للاهتمام بقضايا ذوي الإعاقة وحقوقهم، إذ تحول المنظور تجاه هذه القضايا من منظور إنساني إلى منظور تمكيني. وقد دعت حكومة الإمارات إلى تغيير النهج التقليدي في التعامل مع الإعاقة عن طريق إطلاق تسمية "أصحاب الهمم" على هذه الفئة، وذلك لتغيير المفهوم السلبي المرتبط بعدم قدرتهم على الاندماج والتقدم. وتهدف هذه الخطوة إلى إزالة الحواجز النفسية والاجتماعية التي تعيق عملية تمكينهم وتحقيق المساواة، مع التأكيد على التزام الدولة بمبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وفى ضوء ذلك يكمن **الهدف الرئيس للدراسة** عبر التعرف على دور سياسات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في حمايتهم من الإساءة، ويمكن التوصل للهدف الرئيس عبر تحديد العلاقة بين السياسات التي اتبعتها دولة الإمارات لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وأيضًا السياسات والمبادرات التي اتخذتها إمارة الشارقة لتمكين ،وتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وحمايتهم من الإساءة، ولتحقيق هدف الدراسة تم وضع تساؤل رئيس للدراسة: **ما أهم سياسات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة في إمارة الشارقة؟**

ويمكن التوصل للتساؤل الرئيس عبر التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما السياسات والتشريعات لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة؟
٢. ما مجالات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وعلاقتها بالحماية من الإساءة الموجهة إليهم؟
٣. ما المبادرات المعلن عنها لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودورها في تحقيق الحماية لهم؟
٤. ما الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة لضمان تمكينهم وحمايتهم في المجتمع؟

أهمية الدراسة ومسوغاتها

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الفئة التي تتناولها، وهي فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي حظيت باهتمام عالمي ومحلي كبير، ولاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقًا من إيمانها وترسيخها لقيم حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. وقد أُعدت هذه الدراسة انسجامًا مع جهود دولة الإمارات وحرصها على رعاية هذه الفئة وتمكينها، وتعزيز دمجها في المجتمع وحمايتها من جميع أشكال الإساءة، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من الناحية النظرية، تكمن أهمية الدراسة في محاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تسهم في نشر الوعي بأهمية تمكين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، وحمايتهم من الإساءة، فضلا عن تشجيع البحث في القضايا المتعلقة بهم.

أما من الناحية التطبيقية، فإن الدراسة تسعى إلى استخلاص عدد من الاستنتاجات حول دور سياسات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة التي أعلنت عنها دولة الإمارات بشكل عام، وإمارة الشارقة بشكل خاص، في رعاية هذه الفئة وحمايتها من جميع أشكال الإساءة. ويمكن أن تفيد هذه النتائج العاملين في مجال حماية هذه الفئة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين المؤسسات والهيئات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

كما تسعى الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الإماراتي، وتطوير برامج الرعاية والتأهيل الخاصة بهم، بما يعزز آليات حمايتهم من الإساءة ،ويدعم مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.

إطار نظري مفسر للدراسة

١. النموذج الاجتماعي لتمكين ذوي الإعاقة

يرى النموذج الاجتماعي أن الإعاقة ليست سمة فردية ناتجة عن ضعف أو خلل جسدي (Impairment)، بل هي نتيجة للحواجز والعقبات التي يفرضها المجتمع، مما يحول من دون مشاركة الأفراد ذوي الاختلافات الجسدية أو الذهنية في الحياة الاجتماعية بشكل كامل. فوفقاً لهذا النموذج، تتحمل البيئة الاجتماعية المسؤولية الرئيسة في خلق الإعاقة عبر إهمال احتياجات هذه الفئة وعدم توفير التسهيلات اللازمة لتمكينهم (Barnes, & Ward، ٢٠٠٥). وتؤكد منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٧) أن المجتمع هو الذي يحول الضعف الجسدي إلى إعاقة حقيقية عبر مواقفه وهياكله غير الشاملة.

كما يوضح هذا النموذج أن ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب إحداث تغييرات جذرية في التشريعات والسياسات والخدمات والمواقف المجتمعية، مع التركيز على التدخل المبكر ،وتوفير الدعم المناسب في الوقت الملائم (Sibanda، ٢٠١٥). وهذا ما

أشارت إليه منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢) إلا أن هذه الإجراءات كفيلة بتقليل الصعوبات التي تواجه هذه الفئة طوال حياتها، مما يسهل اندماجهم الكامل في المجتمع.

٢. النموذج القائم على حقوق الإنسان لحماية ذوي الإعاقة

يُعد النموذج القائم على حقوق الإنسان (Human Rights-Based Approach) إطاراً قانونياً وأخلاقياً يهدف إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك انسجاماً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) الصادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، والتي صادقت عليها معظم الدول، بما فيها عدد من الدول العربية ومنها: دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعترف النموذج بحقوق ذوي الإعاقة وإن الدولة ومؤسساتها مسؤولون عن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع التشريعات والقوانين التي تحد وتتعامل مع الحواجز المجتمعية التي تعزلهم وتميزهم (International Labour Organization، ٢٠١٥).

يُحدد النموذج القائم على حقوق الإنسان أدواراً تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني والأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، إذ تتحمل الدولة المسؤولية الأساسية في سن التشريعات وتخصيص الموارد وضمان آليات المساءلة، في حين يؤدي المجتمع المدني – ولاسيما المنظمات المعنية بذوي الإعاقة – دوراً محورياً في الرصد وتقديم الخدمات والدعوة، مع تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المطالبة بحقوقهم عبر آليات الشكاوى والمشاركة الفاعلة في صنع القرار (Michelle, et al، ٢٠١٧).

منهجية الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، التي تعتمد وصف جوانب الظاهرة محل الدراسة والظروف المحيطة بها، مع جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل الأدبيات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوعها، عبر البحث المكتبي والإلكتروني، إذ تم الرجوع إلى مصادر متنوعة مثل: الرسائل العلمية، وشبكات المعلومات الدولية، فضلا عن التقارير، والمؤتمرات ،والدوريات العلمية.

إجراءات الدراسة

توافقًا مع الأهداف المحددة للدراسة، سنحاول الإحاطة بالجوانب المختلفة المرتبطة بموضوع البحث عبر الإجابة على تساؤلات الدراسة، وذلك عبر أربعة محاور رئيسة وعلى النحو الآتي

المحور الأول: السياسات والتشريعات الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

المحور الثاني: مجالات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وعلاقتها بالحماية من الإساءة الموجهة إليهم

المحور الثالث: مبادرات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودورها في تحقيق الحماية لهم

المحور الرابع: الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة لضمان تمكينهم وحمايتهم في المجتمع

عن طريق هذه المحاور، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول جهود تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في دولة الإمارات، مع التركيز على إمارة الشارقة انموذجًا.

إطار الدراسة

المحور الأول: السياسات والتشريعات الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم.

يعد تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة العملية التي يتم عن طريقها تزويد هذه الفئة بالمعارف والاتجاهات والقيم والمهارات اللازمة لتمكينهم من المشاركة الفاعلة والإيجابية في مختلف جوانب الحياة الإنسانية، إلى أقصى حد تسمح به إمكانياتهم وقدراتهم، وتغيير النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ يتم الانتقال من ثقافة التهميش والإقصاء إلى ثقافة التمكين والدمج، مما يعزز فرصهم في تحقيق الاستقلالية والمساواة والمشاركة الكاملة في المجتمع.

وتهدف سياسات التمكين للأشخاص ذوي الإعاقة إلى إحداث تغيرات إيجابية في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق إشباع الحاجات الأساسية لهم، وتحسين نوعية معارفهم عن الإعاقة ومشكلاتهم التي تيسر لهم الحصول على حقوقهم، والعمل على استفادتهم من برامج التأهيل والتمكين بالمنظمات المعنية برعايتهم (كاظم، ٢٠١٦: ٣٣٤).

كما يهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ترسيخ قيم المساواة والتسامح للجميع من دون تمييز وإقرار الآليات التي تضمن تمتعهم بممارسة حقوقهم المشروعة في القوانين والتشريعات العالمية والوطنية (عمر، ٢٠١٧: ٧٠٤).

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودًا كبيرة لضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر تبني سياسات تهدف إلى دعم هذه الفئة وحمايتها من أشكال الإساءة التي قد تتعرض لها. كما عملت على إطلاق مبادرات تسعى إلى تعزيز اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتوفير خدمات متكاملة لهم في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم، والصحة.

فالأشخاص ذوي الإعاقة لديهم حقوق مساوية لحقوق الآخرين، مما يستدعي التحول من النهج الرعائي التقليدي إلى النهج الحقوقي الذي جاءت به الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ تدابير إجرائية عملية يمكن للدول الأطراف اعتمادها لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم المجتمعية على قدم المساواة من دون تمييز (رحال، ٢٠٢٠).

التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها في المجتمع. ففي عام ١٩٨١، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٩٦) بإنشاء مراكز لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في كل من أبو ظبي ودبي، إذ تكون هذه المراكز تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كان الهدف من إنشاء هذه المراكز توفير فرص العلاج والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية، فضلا عن تأهيلهم مهنيًا وتعليميًا، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وثقة المجتمع بهم.

وفي عام ٢٠٠٦، أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (٢٩)، الذي تم تعديله بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لعام ٢٠٠٩، والذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ،وتوفير الرعاية المناسبة لهم. ينص هذا القانون على توفير فرص متساوية لهم في مجالات مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والتدريب المهني، والتأهيل المجتمعي، مع تقديم الخدمات التي تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم. كما يتخذ القانون إجراءات لمنع التمييز على أساس الإعاقة، ويضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحرياتهم، ويحميهم من أي اعتداء، فضلا عن توفير بيئة معيشية مؤهلة ومناسبة لهم (حلمي، ٢٠١٩: ١٤).

واستكمالًا لرؤية الدولة في حماية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، أطلقت دولة الإمارات عام ٢٠١٩ سياسة حماية أصحاب الهمم من الإساءة، والتي تهدف إلى مكافحة جميع أشكال الإساءة التي قد يتعرضون لها، مثل: حرمانهم من الرعاية الأساسية، والتأهيل، والرعاية الطبية، أو المشاركة في الأنشطة الترفيهية والدمج المجتمعي، أو استغلالهم لتحقيق مكاسب مادية. يمكن الاطلاع على المزيد حول حماية حقوق أصحاب الهمم.

وتركز هذه السياسة على منع حدوث الإساءة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز قدرة الأفراد وأسرهم ومقدمي الرعاية على التعامل مع مثل هذه الحالات. كما تسعى إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الدفاع عن أنفسهم، وتعزيز الكشف المبكر عن أي إساءة محتملة. فضلا عن ذلك، تهدف السياسة إلى تطوير الملاكات الوطنية المتخصصة في التعامل مع حالات الإساءة، ورفع كفاءتهم في تأهيل المتضررين، وتوفير البرامج التأهيلية اللازمة للتغلب على آثار الإساءة.

وفي عام ٢٠١٠، صادقت الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، والتي تشكل الإطار التشريعي الأساسي للدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي قطاعات التوظيف (عمران، ٢٠١٩: ٤٠٣).

كما كانت الإمارات سباقة في مجال الاهتمام بذوي الإعاقة وحقوقهم، إذ كانت من أوائل الدول العربية التي صادقت على اتفاقية "الإسكوا" في عام ٢٠١٨. وتكفلت الدولة بتوفير استحقاقات مادية للأشخاص ذوي الإعاقة لا تقل عن ١٠,٠٠٠ درهم (الإسكوا، ٢٠١٨: ٢٦).

وأشارت دراسة البلوي وفهد (٢٠٢٣) إلى أن من أهم الأسباب التي أدت إلى وضع تشريعات خاصة بذوي الإعاقة هو ما ورد في أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد على تمكين هذه الفئة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم جيد لضمان استقلاليتهم واندماجهم كأعضاء فاعلين في المجتمع. كما أشارت الدراسة إلى أن الحقوق والتشريعات التي صدرت عن مؤتمرات وهيئات الأمم المتحدة تعكس اعترافًا واسع النطاق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ لذلك عملت الإمارات العربية المتحدة على ضرورة ضمان حقوق هذه الفئة في جميع المجالات، بما في ذلك التعليمية ،والصحية، والاجتماعية، والترفيهية، مع التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين الأفراد الآخرين في المجتمع، وذلك لتعزيز حمايتهم من أي شكل من أشكال الإساءة أو التمييز.

في إطار الجهود الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، أطلقت الحكومة "السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة"، والتي تهدف إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلة وضمان تكافؤ الفرص في مجتمع شامل يضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة. تُعد هذه السياسة عنصرًا أساسيًا لبناء مجتمع متكامل وسوق عمل قادر على استيعاب جميع فئات المجتمع من دون استثناء.

وأوضحت دراسة عمران (٢٠١٩) أن دولة الإمارات العربية المتحدة، أظهرت اهتمامًا كبيرًا بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة ،إذ كفلت الإمارات حماية هذه الفئة عبر التشريعات والقوانين التي صدرت لضمان حقوقهم، مع مراعاة مبدأ المساواة وعدم التمييز في جميع سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما اتخذت الدولة تدابير مناسبة لمنع التمييز وضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الكاملة.

وتماشيًا مع السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة، تم تأسيس "المجلس الاستشاري لأصحاب الهمم" في عام ٢٠١٧، بهدف تمثيل مؤسسات حكومية اتحادية ومحلية، فضلا عن أفراد من المجتمع، لتقديم المشورة حول تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهونها في المجتمع (حكومة الإمارات، الشؤون الاجتماعية، السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم).

كما تُولي "وزارة تنمية المجتمع" في دولة الإمارات اهتمامًا خاصًا بهذه الفئة عن طريق "اللجنة العليا لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة"، والتي تضم ممثلين عن الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية بقضايا ذوي الإعاقة. تتولى هذه اللجنة مهامًا حيوية تشمل اقتراح التشريعات والمبادرات والسياسات الهادفة إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومتابعة تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بتمكينهم. فضلاً عن ذلك، تعمل اللجنة على استشراف المستقبل وتحديد احتياجات هذه الفئة، مع ضمان شمولية الخدمات المقدمة وتقديمها بكفاءة عالية لتلبية احتياجاتهم المتنوعة وتعزيز دورهم الفاعل في المجتمع (الهواملة، ٢٠٢٤).

كما أطلقت وزارة تمكين المجتمع في ٢٠٢١ "سياسة الاستجابة لتمكين أصحاب الهمم في الطوارئ والأزمات" لتلبية احتياجات هذه الفئة خلال الظروف الاستثنائية. وتضمن السياسة توفير سبل تواصل مناسبة، وتلبية المتطلبات الصحية والغذائية، وإتاحة المعلومات بشكل ميسر، بما يضمن سرعة وصولهم للخدمات في أثناء الأزمات. جاءت هذه السياسة تماشياً مع المعايير الدولية التي تحظر التمييز ضد الفئات الأكثر احتياجاً في الظروف الطارئة، وتنفيذاً لالتزامات الدولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (حكومة الإمارات العربية، ووثيقة سياسة عامة، وتمكين أصحاب الهمم في حالات الطوارئ والأزمات).

وتُعد إمارة الشارقة انموذجًا رائدًا في الاهتمام الرسمي بشؤون ذوي الإعاقة، إذ يُؤكِّد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى وحاكم الشارقة، بشكل دائم على أهمية تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاهيتهم، ودعم اندماجهم الكامل في المجتمع. وتم تأسيس مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية عام ١٩٧٩ كمؤسسة خيرية تقدم خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٠، انضمت المؤسسة إلى المجلس الأعلى للأسرة، وهي توفر خدمات شاملة تشمل الرعاية، والتدريب، والتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الأعمار والجنسيات، فضلا عن تقديم خدمات تغطي جميع أنواع الإعاقات، بما في ذلك الاستشارات وخدمات التوظيف (حسين، ٢٠٠٢: ١٠٨).

وتتمحور ريادة إمارة الشارقة في العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة حول احتوائهم، ومناصرتهم، وتمكينهم وفقًا لأفضل الممارسات العالمية. وقد بذلت الشارقة جهودًا كبيرة في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم لتحقيق استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، مع تشجيع المجتمع على تحمل مسؤولياته تجاههم في جميع المجالات (هيئة التحرير، ٢٠٢٢: ٦٦).

وفي هذا الإطار، أصدرت الشارقة تشريعات تُجرِّم الإساءة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ،وتضمن حمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز أو الاستغلال. كما تم تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وطرائق الإبلاغ عن أي إساءة يتعرضون لها. وقد وفرت الشارقة مراكز متخصصة للإبلاغ عن حالات الإساءة، مع ضمان السرية والحماية الكاملة للضحايا.

المحور الثاني: مجالات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وعلاقتها بالحماية من الإساءة الموجهة إليهم

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع يُعد من القضايا المهمة التي تحظى باهتمام عالمي، إذ تسعى المجتمعات إلى تعزيز مشاركة هذه الفئة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وفيما يأتي بعض المجالات الرئيسة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:

١. **التمكين التعليمي: يهدف إلى توفير فرص تعليمية متساوية ومناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضمان بيئة تعليمية داعمة تتناسب مع احتياجاتهم. ويؤدي التعليم** دورًا رئيسا في تعزيز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على حماية أنفسهم من التمييز والإساءة. **فالأشخاص** ذوو الإعاقة الذين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد يكونون أكثر قدرة على التعبير عن أنفسهم، والإبلاغ عن أي إساءة يتعرضون لها، وطلب المساعدة عند الحاجة (عمران، ٢٠١٩: ٤٠٠).

فيما يخص "التمكين التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة"، نصت "المادة (١٢) من القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦"، كأول قانون في الدولة يُعنى بحماية حقوق ذوي الإعاقة وضمان تكافؤ الفرص لهم، على توفير التعليم في جميع المؤسسات التربوية والتعليمية، بما في ذلك التدريب المهني، وتعليم الكبار، والتعليم المستمر. ينص القانون على تقديم الخدمات التعليمية سواء في الصفوف النظامية أو الصفوف الخاصة، مع توفير المناهج الدراسية بلغة الإشارة، أو بطريقة برايل، أو بأي وسائل أخرى تتناسب مع احتياجات الطلبة.

وكشفت دراسة حلمي (٢٠١٩) عن حرص المشرع الإماراتي على حماية هذه الفئة وتوفير المزيد من التأهيل والرعاية لها، إذ أصدر عددا من التشريعات والقوانين التي تضمن حقوقهم، وذلك في إطار التزام الدولة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، كما أولت الدولة اهتمامها بتمكين ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم ؛لضمان حصولهم على فرص متساوية في التعليم.

وفي إطار تعزيز التمكين التعليمي، اعتمدت "وزارة التربية والتعليم" بموجب "القرار الوزاري رقم (١٦٦) لعام ٢٠١٠" القواعد العامة لبرامج التربية الخاصة في المراكز الحكومية والخاصة. كما حرصت مؤسسات التعليم العالي على تقديم تخصصات أكاديمية تُعِد الملاكات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، سواء في مجالات التشخيص والكشف المبكر، أو التأهيل التربوي، أو الاجتماعي، أو النفسي. فضلا عن ذلك، تم توفير برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات العاملين وتمكينهم من أحدث المعارف والخبرات في هذا المجال.

طبقت "كلية التربية بجامعة الإمارات العربية المتحدة" المعايير العالمية في إعداد معلمي ذوي الإعاقة منذ عام ٢٠٠٠، إذ شملت جميع التخصصات المطروحة، بما في ذلك برامج إعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة في مسارات متنوعة مثل: الإعاقات الحسية، والإعاقات البسيطة والمتوسطة، والموهبة والتفوق، والإعاقات الشديدة (سلطان، ٢٠٢٢: ٢٥٧).

وتتناول السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم في أحد محاورها الرئيسة قضية تعليم أصحاب الهمم، حيث تسعى إلى تطوير نظام تعليمي شامل ودامج لهم في مجالات التعليم العام والمهني والعالي. تشمل هذه الجهود: توفير معلمين ومختصين مؤهلين في مختلف أنواع الإعاقات والمراحل التعليمية، فضلا عن افتتاح تخصصات فرعية في الجامعات والمعاهد تُعنى بتعليم هذه الفئة وتأهليها.

٢. **التمكين الاقتصادي:** ويسعي لتوفير فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز استقلاليتهم المالية عبر التدريب المهني ،وخلق بيئات عمل داعمة. كما أن تقديم خدمات الإعداد والتأهيل والتدريب والتشغيل المهني ذوي الإعاقة يزيد من إيجاد الفرص الوظيفية الحقيقية لهم في المؤسسات المدنية (الشمري، ٢٠١٥: ٣٦٩). وبذلك يسهم التمكين الاقتصادي في الحد من التعرض للإساءة، فالأشخاص ذوي الإعاقة يصبحون أقل اعتمادًا على الآخرين، مما يقلل فرص تعرضهم للاستغلال أو الإساءة

فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد منح "قانون العمل" الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التأهيل المهني والتشغيل، مع إعطائهم الأولوية في التعيين للوظائف العامة. كما تم استثناؤهم من القواعد التنظيمية العامة المتعلقة باللياقة الصحية، إذ تعد شهادة معهد التأهيل المهني التي يحصل عليها الشخص ذوي الإعاقة بديلاً عن شهادة اللياقة الصحية عند التعيين. وبموجب "القرار الإداري رقم (٥٢٧) لسنة ٢٠١٠"، تم إنشاء (٢٨ مركزًا متخصصًا) لتدريب العاملين في المراكز الحكومية والخاصة على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. فضلا عن ذلك، تم تعزيز المتابعة

والتنسيق مع مؤسسات الدولة المختلفة لضمان تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الحديدي، ٢٠٢٣: ٧٤).

ويهدف "قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٨" بشأن دعم عمل أصحاب الهمم إلى تعزيز حقوقهم في مجال العمل، وتمكينهم من الوصول إلى الفرص المتاحة على قدم المساواة مع الآخرين. يشمل القرار توفير الدعم اللازم لهم للبحث عن فرص عمل متساوية في مختلف القطاعات، ودعم الراغبين منهم في تأسيس أعمال خاصة، فضلا عن توضيح الالتزامات الملقاة على عاتق الجهات المعنية ؛لضمان تمتعهم بحقوقهم وفقًا للتشريعات النافذة في الدولة.

كما تم وضع سياسات لتأهيل وتدريب الملاكات البشرية التربوية والتعليمية المتخصصة في مجال رعاية الفئات الخاصة، وتقديم الاستشارات والمساعدة التقنية والفنية والتعليمية للمؤسسات التعليمية. تشمل هذه السياسات أيضًا دراسة طلبات التمويل المتعلقة بتوفير المعدات والتقنيات المساعدة، وتأهيل البيئة التعليمية لتكون دامجة ومناسبة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (هيئة التحرير، ٢٠١٨: ٧٣).

وقد هدفت "السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم" إلى توفير برامج تأهيل مهني تتناسب مع مختلف أنواع الإعاقات ومستويات شدتها، مع تطوير هذه البرامج لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل. كما شملت السياسة إطلاق برامج الشهادات المهنية بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة، مما يعزز فرص التوظيف والاستقلال الاقتصادي لهذه الفئة.

هذه الجهود تعكس التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في سوق العمل، بما يسهم في بناء مجتمع شامل ومستدام.

٣. **التمكين الصحي:** ويسعي إلى توفير خدمات صحية متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضمان وصولهم إلى الرعاية الصحية المناسبة من دون تمييز.

فيما يتعلق بـ "التمكين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة"، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة، في دستورها واستراتيجياتها الوطنية، على تقديم خدمات صحية عالية الجودة تتناسب مع الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة وظروفهم الحياتية. يهدف هذا التوجه إلى ضمان حصولهم على رعاية صحية شاملة وفرص متساوية في جميع المجالات، بما يعزز جودة حياتهم ويدعم اندماجهم في المجتمع.

ويهدف محور الصحة وإعادة التأهيل ضمن السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم إلى توفير رعاية صحية شاملة، تشمل إجراء فحوصات طبية في مراحل ما قبل الولادة وأثنائها وبعدها، للوقاية من الإعاقات أو الحد من تأثيرها. كما تسعى السياسة إلى تطوير البحوث

والدراسات المتعلقة بالإعاقات، والمتلازمات الوراثية، والأمراض النادرة التي قد تؤدي إلى الإعاقة، وإطلاق برنامج وطني للكشف المبكر عن هذه الحالات (حكومة الإمارات، الشؤون الاجتماعية)..

هذه الجهود المتكاملة تعكس نهجًا استراتيجيًا يعتمد الوقاية والرعاية والتأهيل، بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة، وضمان مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. كما تسهم هذه السياسات في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الكشف المبكر والتدخل السريع، مما يساعد على تقليل تأثير الإعاقات وتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

٤. **التمكين التكنولوجي:** ويهدف إلى استعمال التكنولوجيا المساعدة لتسهيل حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم من المشاركة في مختلف الأنشطة. وأشار Cagıltay, et al، ٢٠١٩: ١٩٢)) إلى أن استعمال التكنولوجيا في مجال التربية الخاصة يحسن من جودة النتائج التعليمية لذوي الإعاقة، ويعزز المهارات الاجتماعية والمعرفية لهم.

٥. **التمكين الاجتماعي:** ويهدف إلى تعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتغيير النظرة المجتمعية تجاههم من التهميش إلى القبول والدمج.

تضمنت السياسة الوطنية لتمكين ذوي الإعاقة محورًا خاصًا بالحماية الاجتماعية والتمكين الأسري، يهدف إلى توفير سياسات ضمان اجتماعي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. يشمل ذلك اعتماد تصنيف موحد لمستوى الدولة، ومواءمة التشريعات المحلية مع القانون الاتحادي والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تسعى السياسة إلى زيادة عدد المسجلين في "بطاقة المعاق"، وربط هذه البطاقة بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية، فضلا عن ربطها بهوية الفرد ،وتوفير مساكن مناسبة تلبي احتياجاتهم (حكومة الإمارات، الشؤون الاجتماعية).

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة تدابير تشريعية وإجرائية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة ببيئة مادية ومعنوية مؤهلة، تتيح لهم المشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة. وقد نصت المادة ٩ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن المواد ٢٢-٢٦ من القانون الاتحادي رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٦، على التزام الدولة بضمان توفير بيئة مؤهلة وحرية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل النقل، والأماكن العامة، والمباني، والمواقع الإلكترونية التابعة للوزارات والهيئات الحكومية (هيئة التحرير، ٢٠١٨: ٧٩).

وقد هدفت السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم إلى وضع معايير موحدة للمباني تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى الدولة، مع تحديد آليات تنفيذ تشمل عقوبات للمخالفين. وتتضمن الجهود التشريعية والتنفيذية للدولة توفير بيئة مؤهلة ضمان أن

تكون وسائل النقل، والأماكن العامة، والمباني، والمواقع الإلكترونية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقًا للمعايير الدولية. ووضع معايير تصميمية تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع فرض عقوبات على الجهات التي لا تلتزم بهذه المعايير، وإطلاق جوائز لتكريم المباني والمنشآت التي تطبق معايير الوصول الشامل. إذ أطلقت الدولة جائزة المباني الصديقة لذوي الإعاقة، لتشجيع الجهات الحكومية والخاصة على تصميم وتنفيذ مشاريع تراعي معايير الوصول الشامل.

٦. **التمكين الثقافي:** ويهدف إلى تعزيز المشاركة الثقافية والفنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتغيير الصور النمطية السلبية عنهم في المجتمع.

فيما يتعلق بالحياة العامة والثقافية والرياضية، تسعى السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية. يتم ذلك عن طريق تنظيم مسابقات وفعاليات تضمن مشاركة هذه الفئة في مجالات متنوعة مثل: الفنون، والثقافة، والرياضة، والأنشطة الاجتماعية. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص للتعبير عن مواهبهم وقدراتهم، وتنظيم فعاليات ومسابقات تهدف إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الثقافية والرياضية، مما يعزز حضورهم في المجتمع.

هذه المجالات توضح أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب جهودًا متكاملة تشمل: التعليم، والاقتصاد، والصحة، والتكنولوجيا، مع ضرورة تغيير الثقافة المجتمعية لضمان دمجهم الكامل في المجتمع. وان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحمايتهم من الإساءة، إذ إن التمكين يعزز قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، ويزيد من وعيهم بحقوقهم، ويقلل من اعتمادهم الآخرين، مما يحد من تعرضهم للإساءة أو الاستغلال. عندما يتم تمكين هذه الفئة عن طريق: التعليم، والتأهيل، والتشريعات، والدعم النفسي والاجتماعي، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على المشاركة الفعالة في المجتمع وحماية أنفسهم من أي شكل من أشكال الإساءة (Castaneda et al، ٢٠١٩).

تعكس هذه الجهود التزام دولة الإمارات ببناء بيئة شاملة ومؤهلة للأشخاص ذوي الإعاقة، تمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة العامة، والثقافية، والرياضية. عبر التشريعات والسياسات الوطنية، تسعى الدولة إلى ضمان تكافؤ الفرص ،وتعزيز حقوق هذه الفئة، بما يتوافق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية. ويتفق ذلك مع دراسة سلطان (٢٠٢٢) التي أشارت إلى أهمية وضع آليات تشريعية وإدارية لتطوير مراكز التأهيل الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، مستندةً إلى النموذج الإماراتي الذي حقق إنجازات كبيرة في مجال رعاية هذه الفئة. حيث احتلت الإمارات المرتبة (٣٤) عالميًا والأولى عربيًا وفقًا

لتقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٨)، مما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في هذا الصدد. وشملت هذه الجهود وضع سياسات لتأهيل وتدريب الملاكات البشرية، وتقديم الدعم الفني والاستشارات التعليمية والصحية للمؤسسات المعنية، فضلا عن إصدار تشريعات لإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بما يلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز من جودة الخدمات المقدمة لهم.

المحور الثالث: مبادرات وبرامج تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ودورها في تحقيق الحماية لهم

أولت السياسات الوطنية بتوفير سُبل الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة، بتوفير سُبل الرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة، إذ تعمل على تمكينهم ودمجهم في المجتمع عبر حمايتهم، وتأمين الحياة الكريمة لهم مما يؤهلهم ليكونوا أفراداً منتجين. ويتم ذلك عن طريق مبادرات وبرامج عدة مدروسة ترمي إلى مراعاة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة والاهتمام بهم والوقوف إلى جانبهم ومساعدتهم على تخطي ما يواجههم من تحديات.

وفي إطار تحقيق أهداف السياسة الوطنية، تم إطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تطوير نظام تعليمي دامج، وتوفير بيئة مدرسية مجهزة لذوي الإعاقة، وتعيين ملاكات بشرية متخصصة. كما تشمل هذه المبادرات تقديم خدمات تقويم وتشخيص للطلبة، وتوفير الدعم اللازم لتمكين مشاركتهم الفعّالة في الأنشطة والبرامج التعليمية والثقافية. فضلا عن ذلك، تم توفير الأجهزة والتقنيات والأدوات التعليمية الذكية التي تساعد الطلبة ذوي الإعاقة على التفاعل بفاعلية في غرفهم الصفية وفي جميع المراحل التعليمية.

أطلقت دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة برنامج "رحمة" عام ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تقديم خدمات التمريض المنزلي للأشخاص ذوي الإعاقة. يهدف البرنامج إلى تحسين جودة حياتهم الصحية عبر توفير الرعاية الطبية والتمريضية في منازلهم، مما يسهل عليهم الوصول إلى الخدمات الصحية دون الحاجة إلى التنقل (الموقع الرسمي لدائرة الخدمات الاجتماعية، حكومة الشارقة).

ومن المبادرات المهمة التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع مبادرة "بطاقة أثير" والتي تمنح الأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة من الامتيازات المهمة، مثل: الإعفاء من رسوم السيارات، وامتيازات خاصة في الخدمات الصحية والإسكان. تسهم هذه البطاقة في تحسين جودة حياتهم، وتعزيز دورهم المجتمعي، وزيادة اندماجهم في المجتمع. فضلا عن ذلك، تُنظم دولة الإمارات عددا من المبادرات والفعاليات الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تستهدف تطوير مهارات ومواهب الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عبر مؤسساتها المختلفة.

وتوفر الوزارة أيضًا مبادرات نوعية في التدريب والتشغيل والتوظيف والتمكين عمومًا، عبر منصة توظيف ذوي الإعاقة لتي تتيح فرص العمل والتدريب وامتلاك المشاريع الخاصة، وتحت مظلة "مشاغل" للتأهيل المهني والتشغيل، فضلا عن تسويق منتجات أصحاب الهمم في منافذ تقليدية وإلكترونية بما يحقق الدمج المجتمعي لهم.

وأشارت دراسة Redko (٢٠٢٣) إلى أهمية مساهمة المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للأفراد ذوي الإعاقة كأحد الاستراتيجيات المعززة لتمكين ذوي الإعاقة، كما أشارت إلى أن إمكانات الجهود التعاونية بين المؤسسات الاجتماعية ،وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة تسهم في إزالة الحواجز، وإحداث تحول اجتماعي، وإطلاق الطاقات الكامنة للأفراد ذوي الإعاقة، وبناء اقتصاد أكثر شمولية.

المحور الرابع: الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة لضمان تمكينهم وحمايتهم في المجتمع

أولت دولة الإمارات اهتمامًا كبيرًا بتقديم الخدمات التعليمية عن طريق أخصائي التأهيل في المراكز المنتشرة في جميع إمارات الدولة، بهدف مساعدة الأطفال على تحقيق نتائج تعليمية أفضل في مدد زمنية قصيرة. وقد ظهر التعليم في مراكز التأهيل كأحد الأنماط التعليمية المعتمدة في الدولة (هيئة التحرير، ٢٠١٨: ٤٨).

وعلى صعيد آخر، قامت "وزارة التربية والتعليم" بإنشاء "مراكز دعم التربية الخاصة" في جميع المناطق التعليمية، والتي تُعنى بتشخيص وتقويم ومتابعة الطلبة من ذوي الإعاقة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٠: ٧٦). وحرصت الوزارة على توفير الاختبارات التشخيصية، والحقائب التعليمية، وتدريب الملاكات المتخصصة، فضلا عن توفير الأدوات والأجهزة المساندة للطلبة ذوي الإعاقة، مثل: الكتب المكبرة لضعاف البصر، والكتب المطبوعة بطريقة برايل للمكفوفين (سلطان، ٢٠٢٢: ٢٥٩).

وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على توفير الخدمات التربوية للأطفال ذوي الإعاقة غير المدمجين في التعليم العام، والملتحقين بالمراكز التأهيلية المنتشرة في الإمارات. تتولى الوزارة أيضًا متابعة وتقييم برامج التعليم والتأهيل في هذه المراكز (وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٠). وتماشيًا مع التطورات الحديثة، تم تحديث جميع البرامج التربوية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة، سواء من حيث الكم أو النوع، مع إدخال برامج تربوية مبتكرة تزيد من فرص دمج هذه الفئة في إطار التعليم العام، مما يعكس التزام الدولة بضمان حصول جميع الأفراد على فرص تعليمية عادلة وشاملة.

ومن أهم جهود وانجازات مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية كمؤسسة رائدة تقدم خدمات متكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل :الرعاية، والتعليم، والتدريب، والتوظيف، وإصدار قوانين تجرم الإساءة ،وتضمن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز والاستغلال،

وإطلاق برامج التوعية لتعزيز وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم ،وتمكينهم من الإبلاغ عن أي انتهاكات، وتوفير مراكز آمنة للإبلاغ عن حالات الإساءة، مع ضمان السرية والحماية للضحايا. إلى جانب ذلك؛ دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم على تحقيق الاستقلالية.

تتبنى إمارة الشارقة سياسات وطنية تهدف إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الإساءة وضمان مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. وقد سخَّرت الإمارات الإمكانات والمرافق لدعم هذه الفئة المهمة كافة، عبر توفير تعليم شامل، ومبادرات مجتمعية هادفة، وبنية تحتية متكاملة، مما جعلها تحقق مكانة مرموقة في رعاية ذوي الإعاقة. وقد تم اختيار الشارقة مدينة صديقة لذوي الإعاقة الحركية والبتر، وهو ما يعكس التزامها ببناء بيئة دامجة ومؤهلة.

توافر إمارة الشارقة برامج تعليمية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة (وكالة أنباء الإمارات– وام) تشمل:

- **التعليم الأكاديمي:** توفير مناهج دراسية متكاملة تلبي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- **التدريب المهني:** برامج تدريبية تهدف إلى تطوير المهارات المهنية التي تتناسب مع قدراتهم.
- **تطوير المهارات الحياتية:** تعزيز المهارات اليومية التي تساعدهم على تحقيق الاستقلالية.
- **الدمج التعليمي:** دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية مع توفير الدعم اللازم لضمان نجاحهم الأكاديمي.

التكنولوجيا المساعدة: استعمال أدوات وتقنيات تعليمية متطورة لتسهيل عملية التعلم وتعزيز التواصل.

كما تم تأسيس مركز الموارد لذوي الإعاقة في جامعة الشارقة بموجب القرار رقم (٢٩٩) لسنة ٢٠١٤، ليكون الهيئة المرجعية للأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعة. يتولى المركز مسؤولية احتواء ودمج وتمكين الطلاب ذوي الإعاقة عبر منظومة عمل شاملة تبدأ من مرحلة التسجيل والقبول وتستمر حتى ما بعد التخرج. ويهدف المركز إلى توفير بيئة مؤهلة لضمان تمتع الطلاب ذوي الإعاقة بجميع حقوقهم المقررة في القوانين الاتحادية والتشريعات المحلية، وتسهيل فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم الجامعي، فضلا عن دعم الطلاب لتحقيق أعلى مستويات التميز التعليمي عبر توفير التسهيلات والخدمات اللازمة.

أنشأت إمارة الشارقة عام ٢٠١٧ وحدة التعليم الدامج، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن الدمج ليس مجرد أنموذج من نماذج التربية الخاصة، بل هو فلسفة شاملة وأسلوب تفكير وممارسة يشمل جميع أفراد المجتمع. تهدف هذه الوحدة إلى تعزيز مبدأ الدمج في جميع المؤسسات التعليمية والمجتمعية، مما يضمن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة التعليمية والاجتماعية بشكل كامل وفاعل (الموقع الرسمي للخدمات الإنسانية، مدينة الشارقة).

وفي مجال التأهيل المهني والتوظيف، عملت وزارة تنمية المجتمع، على تطوير نسخة جديدة من المترجم الافتراضي للغة الإشارة الخاصة بالصم عبر الموقع الإلكتروني لوزارة تنمية المجتمع، بشخصية افتراضية أكثر سلاسة ووضوحاً، وباعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي. مع إتاحة خدمة (طلب لغة الإشارة) لجميع الجهات، بتوفير مترجم لمختلف النصوص المكتوبة، أو ترجمة جلسات القضاء والمحاكم أو الإعلام المرئي، وتقديم دورات تدريبية بلغة الإشارة للأشخاص الصم.

أطلقت حكومة الإمارات "كود الإمارات للبيئة المؤهلة" لضمان سهولة وصول أصحاب الهمم للمرافق والخدمات بشكل مستقل كافة، بما يتماشى مع حقوقهم في المشاركة المجتمعية الكاملة. وسارعت وزارة تنمية المجتمع بالتنسيق مع الجهات المعنية لتدريب الملاكات الفنية، وتطبيق هذه المعايير في الفنادق ،والحدائق ،والأسواق وغيرها، مما يعزز القطاع السياحي، ويسهم في انتعاشه.

وسعت الإمارة إلى توفير فرص التأهيل المهني والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة عبر إنشاء مراكز متخصصة تُعنى بتدريبهم على المهارات المهنية التي تتناسب مع قدراتهم. كما شجعت القطاعين العام والخاص على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، مع توفير بيئات عمل داعمة ومناسبة. فضلا عن ذلك، ساهمت الإمارة في إنشاء مشاريع صغيرة لذوي الإعاقة لتعزيز استقلاليتهم المالية وتمكينهم اقتصادياً.

أسست الشارقة مركز مسارات للتطوير والتمكين، الذي يُعد المرحلة الأخيرة في الهرم التعليمي والتدريبي على وفق منهجية التأهيل في مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية. يهدف المركز إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تأهيلهم وتدريبهم لإيجاد فرص عمل وتعليمية مناسبة. كما يعمل المركز على تعزيز التعاون مع مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق أهداف مشتركة، عبر تقديم خدمات متنوعة تشمل: تنمية المهارات، وورش العمل، والاستشارات في مجال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد حصل المركز على الاعتماد الدولي لتدريس برامج مؤسسة بيرسون من المملكة المتحدة، مما يعكس جودة البرامج التدريبية التي يقدمها (الموقع الرسمي للخدمات الإنسانية، مدينة الشارقة).

وفي إطار جهود الرعاية الصحية وإعادة التأهيل، توافر مراكز التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة من الخدمات الصحية المساندة، تشمل: العلاج الطبيعي، والعلاج الوظيفي، والعلاج النطقي، فضلا عن الخدمات النفسية التي تهدف إلى تعزيز قدرة الفرد على التكيف مع ذاته ومجتمعه. كما تحتوي بعض مراكز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في الدولة على وحدات التدخل المبكر، التي تؤدي دورًا محوريًا في الكشف المبكر عن الإعاقات وتقديم الدعم اللازم في المراحل الأولى من العمر.

على صعيد الخدمات الصحية المقدمة، تُصدر مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية بطاقات صحية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن حصولهم على الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها مرافق الوزارة. فضلاً عن ذلك، توافر وزارة تنمية المجتمع بطاقات خاصة تمكن أبناء الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على التأمين الصحي المجاني، مما يعكس التزام الدولة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة لهذه الفئة. وتم تجهيز مراكز التأهيل الصحي بأحدث التقنيات لتقديم خدمات عالية الجودة تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على تحسين جودة حياتهم وزيادة استقلاليتهم.

تأسس مركز التقنيات المساندة عام ٢٠١٤ كأول مركز من نوعه في دولة الإمارات العربية المتحدة، بهدف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عبر توفير أحدث التقنيات المساندة عالميًا. يعمل المركز على تقديم حلول تكنولوجية متطورة تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على تحسين جودة حياتهم ،وتعزيز استقلاليتهم في مختلف المجالات.

كما حرصت إمارة الشارقة على توفير مرافق وخدمات وتسهيلات تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما ذوي الإعاقة الحركية. تم تصميم الحدائق العامة وفقًا للمواصفات الهندسية القياسية العالمية، مع مراعاة عرض الممرات ونسبة انحدارها لتكون مناسبة لاستعمال الكراسي المتحركة. كما تم تنظيم أنشطة وفعاليات في الحدائق تهدف إلى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإكسابهم مهارات حرفية وفنية، مثل: صناعة المشغولات اليدوية (الموقع الرسمي للمجلس البلدي لمدينة الشارقة).

وفرت إمارة الشارقة أيضًا حافلات عمومية مجهزة لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، مما يسهل عليهم التنقل بشكل آمن ومريح. فضلا عن ذلك، أصدر قسم الهندسة المدنية تراخيص بناء تضمن تطبيق معايير البناء التي تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تبنت إمارة الشارقة رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تأسيس نادي الثقة للمعاقين لمساندة استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز تعليمهم وتدريبهم، ودمجهم في المجتمع. كما يعمل النادي على تأهيلهم للمشاركة في الفعاليات الرياضية على المستويين المحلي

والعالمي، مما يعكس التزام الإمارة بدعم الرياضة وسيلة لتمكين هذه الفئة (هيئة التحرير، ٢٠٢٢: ٩٦).

مناقشة نتائج الدراسة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بسمعة عالمية رائدة في مجال حماية حقوق أصحاب الهمم وتمكينهم، إذ تتبنى نهجاً شاملاً لضمان عيشهم حياة كريمة ومستقلة. وتتجسد هذه الرؤية عبر إطار تشريعي متكامل، يأتي في مقدمته القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعد أول تشريع من نوعه في الدولة ويضمن مبادئ المساواة ومنع التمييز في المجالات الحيوية كافة كالتعليم ،والصحة، والعمل، والسكن. كما تعكس السياسات والمبادرات الاستراتيجية التي تطلقها الدولة، مثل :الاستراتيجية الوطنية لتمكين أصحاب الهمم، التزاماً راسخاً بتحقيق الإدماج الكامل لهذه الفئة، مع التركيز على توفير الخدمات المتخصصة التي تراعي تنوع احتياجاتهم وقدراتهم، مما جعل من الإمارات أنموذجاً إقليمياً ودولياً في هذا المجال. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سلطان (٢٠٢٢) أهمية وضع آليات تشريعية وإدارية لتطوير مراكز التأهيل الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، مستندةً إلى النموذج الإماراتي الذي حقق إنجازات كبيرة في مجال رعاية هذه الفئة ،إذ احتلت الإمارات المرتبة (٣٤) عالميًا والأولى عربيًا وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام (٢٠١٨)، مما يعكس الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في هذا الصدد. وشملت هذه الجهود وضع سياسات لتأهيل وتدريب الملاكات البشرية، وتقديم الدعم الفني والاستشارات التعليمية والصحية للمؤسسات المعنية، فضلا عن إصدار تشريعات لإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بما يلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ،ويعزز من جودة الخدمات المقدمة لهم.

أظهرت سياسات دولة الإمارات التزاماً واضحاً بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عبر منظومة متكاملة للرعاية الصحية والاجتماعية. ففي الجانب الصحي، أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالكشف المبكر عن الإعاقات عبر برامج وطنية متخصصة، إلى جانب توفير خدمات تأهيلية شاملة تهدف إلى تعزيز الاستقلالية الوظيفية. أما على الصعيد الاقتصادي، فتم تطوير برامج تأهيل مهني متقدمة لدمج هذه الفئة في سوق العمل، مما يسهم في تعزيز استقلاليتهم المالية ويحد من حالات الإساءة. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة البلوي، فهد (٢٠٢٣) أن من أهم الأسباب التي أدت إلى وضع تشريعات خاصة بذوي الإعاقة هو ما ورد في أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤكد على تمكين هذه الفئة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم جيد لضمان استقلاليتهم واندماجهم كأعضاء فاعلين في المجتمع. كما أشارت الدراسة إلى أن الحقوق والتشريعات التي صدرت عن

مؤتمرات وهيئات الأمم المتحدة تعكس اعترافًا واسع النطاق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. لذلك، أكدت على ضرورة ضمان حقوق هذه الفئة في جميع المجالات، بما في ذلك التعليمية ،والصحية ،والاجتماعية ،والترفيهية، مع التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين الأفراد الآخرين في المجتمع، وذلك لتعزيز حمايتهم من أي شكل من أشكال الإساءة أو التمييز.

كما اتخذت الدولة إجراءات استباقية في مجال الحماية الاجتماعية، إذ تضمنت سياساتها آليات للوقاية والتدخل المبكر لحماية المتعرضين للإساءة، مع تقديم خدمات إعادة تأهيل نفسي واجتماعي متخصصة لتعزيز الصحة النفسية وقدرات الحماية الذاتية. ولم تغفل الدولة الجانب الأسري، إذ وفرت حزمة من برامج الدعم النفسي والاجتماعي لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب نظام ضمان اجتماعي شامل يلبي احتياجاتهم الأساسية. هذه الجهود المتكاملة تعكس رؤية الدولة الشمولية في تمكين هذه الفئة وضمان مشاركتهم الفاعلة في المجتمع. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النموذج القائم على حقوق الإنسان لحماية ذوي الإعاقة وفي إطار هذا النموذج، يكون للدولة الدور الرئيس عن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع التشريعات والقوانين التي تحد وتتعامل مع الحواجز المجتمعية التي تعزلهم وتميزهم، كما تكون لذوي الإعاقة الحقوق والأدوات التي تمكنهم من المطالبة بحقوقهم، وضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية على قدم المساواة مع الآخرين

تُظهر إمارة الشارقة نفسها واحدة من النماذج الأكثر تقدمًا في المنطقة في مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، إذ أقامت منظومة متكاملة ترتكز على أربعة محاور أساسية: التشريع الداعم، والخدمات الشاملة، والدمج المجتمعي، والتمكين الاقتصادي. ففي الجانب التشريعي، تبنت الإمارة سياسات رائدة تضمن حقوق هذه الفئة وتحميهم من أي شكل من أشكال التمييز أو الإساءة.

على صعيد الخدمات، تم إنشاء مراكز متخصصة مثل: مركز الشارقة للتوحد ومركز الرعاية والتأهيل، التي توافر تعليمًا متخصصًا وبرامج دمج مدروسة في المدارس النظامية. كما طورت شبكة من المراكز الصحية التي تقدم علاجًا طبيعيًا ووظيفيًا متقدمًا، مع نظام متابعة طبية منتظم. ولم تغفل الجانب الاقتصادي، إذ أطلقت برامج تأهيل مهني متطورة ونسجت شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص لايجاد فرص عمل مستدامة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء النموذج الاجتماعي الذي ركز على تمكين المعاقين، إذ إن تحقيق مستوى أعلى من التمكين يقتضي وجود الشخص المعاق في جماعة تمكينية الأمر الذي يجذبه إلى التعاون أكثر من المنافسة والى الاعتماد المتبادل أكثر من الاستقلال والى المنافع المشتركة أكثر من التحقيق الفردي. فالتمكين حق من حقوق ذوي الإعاقة ،ولتحقيقه لابد من توافر الحقوق التي يتم تمكين المعوق من ممارستها أو حتى

التعرف عليها، وضرورة مشاركة المعوق نفسه في عملية التمكين وانخراطه في عملية صناعة القرار.

الاستنتاجات

١. امتلاك دولة الإمارات العربية المتحدة سمعة دولية ؛كونها تمنح أصحاب الهمم حقوقهم وتسعى إلى تمكينهم في مختلف المجالات ،ولديها سجل متنامي في تحقيق الإنجازات وإطلاق المبادرات النوعية والاستراتيجية.

٢. التزام دولة الإمارات بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من عيش حياة مستقلة وكريمة بوضع القوانين المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر منع التمييز وضمان الوصول إلى التعليم ،والسكن ،والرعاية الصحية ،والعمل.

٣. يعد القانون الاتحادي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أول قانون يصدر في دولة الإمارات العربية المتحدة يؤكد على حماية حقوقهم ،وتوفير الفرص المتساوية لهم في مجالات عدة كالصحة، والتعليم، والتدريب، وتوفير جميع الخدمات التي تناسب قدراتهم وإمكانياتهم.

٤. ساهمت الاستراتيجية الوطنية لتمكين أصحاب الهمم التي أطلقت عام ٢٠١٧ في تعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة ،وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في جميع جوانب الحياة، ومن أهم إسهامات الاستراتيجية تعزيز فرص دمج للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس ؛لضمان تمكينهم التعليمي باستعمال أدوات وتقنيات تعليمية متطورة لتسهيل عملية التعلم وتعزيز التواصل. كما ساهمت في التمكين الصحي والرعاية الصحية الشاملة لذوي الإعاقة وإطلاق برامج وطنية للكشف المبكر عن الإعاقات، فضلا عن توفير برامج للتأهيل المهني لتمكينهم اقتصاديًا ،وتعزيز استقلاليتهم ،والحد من أشكال الإساءة الواقعة عليهم.

٥. تعد إمارة الشارقة أنموذجًا رائدًا في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من الإساءة، فقد بذلت جهودًا كبيرة على مستويات مختلفة لضمان دمج هذه الفئة في المجتمع وتعزيز حقوقهم. تتمثل هذه الجهود في محاور عدة رئيسة تشمل: التشريعات، والبرامج التعليمية، والتأهيل المهني، الدعم الاجتماعي، والتوعية المجتمعية. هذه الجهود عززت مكانة الشارقة كمدينة رائدة في رعاية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وجسدت رؤيتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع.

٦. تعكس جهود إمارة الشارقة في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة التزامًا راسخًا ببناء مجتمع شامل ومتكامل، إذ يتمتع جميع الأفراد بفرص متساوية في التعليم، والعمل، والمشاركة المجتمعية. عن طريق السياسات الوطنية، والبرامج التعليمية المتخصصة، والمراكز

الداعمة مثل: مركز الموارد في جامعة الشارقة، تسعى الإمارة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم الكاملة في بيئة دامجة ومؤهلة.

٧. قدمت إمارة الشارقة خدمات متنوعة ومتكاملة لدعم ذوي الإعاقة بهدف تعزيز إدماجهم في المجتمع وتمكينهم من العيش بشكل مستقل، مثل: الخدمات التعليمية ،وتوفير مدارس لذوي الإعاقة مثل مركز الشارقة للتوحد ومركز الشارقة للرعاية والتأهيل، وتوفير برامج دمج الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية مع توفير الدعم اللازم. كما وفرت الخدمات الصحية عن طريق مراكز التأهيل التي تقدم خدمات علاج طبيعي ووظيفي، وتوفير فحوصات طبية منتظمة وخدمات علاجية متخصصة. وفى مجال التأهيل المهني وفرت مجموعة من البرامج التدريبية لتمكين ذوي الإعاقة من الانخراط في سوق العمل، وتوفير فرص عمل عبر شراكات مع القطاعين العام والخاص.

وفي الختام؛ يعكس الاهتمام والجهود الرسمية في دولة الإمارات وإمارة الشارقة الاهتمام بالمعوقين ومراعاة حقوقهم، ويدل هذا على مستوى الرقي ،والتقدم الحضاري، ومواكبة تطورات الحقوق المتعلقة بذوي الإعاقة.

التوصيات

١. تعزيز التشريعات والسياسات وضمان تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق ذوي الإعاقة، ومراجعة التشريعات وتحديثها بشكل دوري لتلبية الاحتياجات المتغيرة.
٢. تعزيز البنية التحتية وتحسينها لضمان تسهيلات وصول ذوي الإعاقة لجميع المباني العامة والمواصلات، وضمان توفير التكنولوجيا المساعدة.
٣. دعم البحث والتطوير وتمويل الأبحاث التي تهدف إلى تحسين حياة ذوي الإعاقة، والتشجيع على تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات المحلية والدولية المعنية بحقوق ذوي الإعاقة.
٤. تعزيز الوعي المجتمعي وتنميته لتغيير النظرة المجتمعية تجاه ذوي الإعاقة عبر تنظيم حملات توعوية ،واعتماد وسائل الإعلام الشاملة لإلقاء الضوء على إنجازات ذوي الإعاقة في المجتمع.
٥. أهمية توفير الملاكات من المعلمين المؤهلين والمرخصين للمساهمة في الكشف المبكر عن الإعاقة كي يتم وضع خطط استباقية للوقاية والتدخل.
٦. ضرورة وضع استراتيجيات لتكامل الأدوار والمسؤوليات والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية المعنية التي تقدم الخدمات للأسر وأصحاب الهمم.
٧. ضرورة إنشاء أنظمة لمراقبة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وتقويمها، وجمع التغذية الراجعة من ذوي الإعاقة وأسرهم لتحسين الخدمات المقدمة إليهم.

المراجع

المراجع العربية

البلوي، غادة، فهد، هيفاء (٢٠٢٣). خبرات عالمية في تشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة: دراسة استعراضية. مجلة التربية الخاصة والتأهيل، ١٥(٥٥)، ١٤٢-١٦٢.

البيومي، سعد، طيفور، محمد، عيسى، محمد، الضلع، تغريد (٢٠٢١). تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي. مجلة كلية التربية، ٣٧(٣)، ٢٣٧-٢٨٧.

الحديدي، أماني (٢٠٢٣). حق العمل لذوي الاحتياجات الخاصة بين التشريعين المصري والإماراتي: دراسة مقارنة. مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، ٣٢(١٢٤)، ٥١-١٠٦.

حسين، أمال (٢٠٢٢). مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية: فعاليات متنوعة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة الرافد، حكومة الشارقة- دائرة الثقافة، ٢٩٤، ١٠٨-١٠٩.

حلمي، أماني (٢٠١٩). الحقوق الدستورية والتشريعية لذوي الإعاقة: دراسة في إطار تمكين ذوي الإعاقة بمؤسسات التعليم العالي دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٦١(١)، ١-٧٠.

رحال، سهام (٢٠٢٠) حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. رسالة دكتوراه في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة الحاج لخضر.

روان الهواملة (٢٠٢٤). لتسخير إمكانات المجتمع بأكمله؛ جهود إماراتية مبذولة في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة. مجلة الشارقة

سلطان، نظله (٢٠٢٢). تطوير مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء خبرة الإمارات. رسالة ماجستير كلية التربية، قسم أصول التربية.

الشمري، غربي (٢٠١٥). التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية. مجلة التربية، ١٦٣(١)، ٣٦١-٣٩٠.

العطار، محمد (٢٠٢١). تربية الأطفال المعاقين في إطار القوانين والتشريعات: روي عربية وعالمية. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، ٥(١٥)، ٧٤-٨٣.

عليان، أحلام (٢٠٢٣). واقع الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء روية ٢٠٣٠. مجلة بحوث في الخدمات الاجتماعية التنموية، ٤(١)، ٤٩-٧٦.

عمر، هالة (٢٠١٧). آليات تمكين المعاقين عقليا القابلين للتعلم من حقوقهم الاجتماعية. مجلة الطفولة، ٢٧، ٦٨٢-٧٤٨.

عمران، فارس (٢٠١٩). الحماية القانونية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، دراسة مقارنة مع عدة دول. مجلة بحوث الشرق الأوسط، ٢٥، ٣٧٧-٤١٠.

العمري، سليمة (٢٠٢١). أهمية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٧٣، ٦٩-٨٢.

كاظم، طالب (٢٠١٦). التعليم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة: الاتجاهات والأهداف والبرامج. مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، ١٩(٢)، ٣٣٧-٣٥٥.

المعناوي، أسماء (٢٠٢٤). تصور تخطيطي مقترح لتحقيق التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيًا. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، ٦٦(١)، ٢-٤٢.

نوفل، زيزيت (٢٠٢١). نحو رؤية مستقبلية لتمكين الطفل الإماراتي وتعزيز هويته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية استشرافية. جمعية الاجتماعيين في الشارقة، ٣٨(١٥٢)، ٩-٤٠.

هيئة التحرير (٢٠١٨). التقرير الأولي لدولة الإمارات العربية بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. المجلة الدولية لعلوم وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ١١، ٤٣-٨٦.

هيئة التحرير (٢٠٢٢). الشارقة للخدمات الإنسانية: أربع عقود في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة الرافد، حكومة الشارقة، دائرة الثقافة، ٢٨٤، ٩٦-٩٨.

هيئة التحرير (٢٠٢٢). مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية: حياة أسهل وأجمل لذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة الرافد، حكومة الشارقة- دائرة الثقافة، ٢٩٢، ٦٠-٩١.

التقارير والمواقع الإلكترونية الرسمية

الجريدة الرسمية (٢٠٠٦). قانون اتحادي رقم (٢٩) لسنة (٢٠٠٦) في شأن حقوق المعاقين. العدد (٤٥٣) في ١٣ أغسطس ٢٠٠٦.

الجمعية العامة للأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦، قرار رقم (١٦٨/٥٦) لينابر ٢٠٠١، اعتمدت ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦، مسترجع من: https://sschr.gov.eg/international-agreements/

مرسوم أميري رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٦ بإعادة تنظيم مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية بتاريخ (٢٧-١-٢٠١٧). الجريدة الرسمية لحكومة الشارقة.

السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم (٢٠١٧). وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة.

وزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية (٢٠١٠). ممارسات متميزة في تنفيذ المادة (١٩) حول العيش المستقل والإدماج في المجتمع والمادة (٢٤) حول الدمج التعليمي في الإمارات العربية المتحدة.

وزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية (٢٠١١). قرار وزاري بشأن إلزام أصحاب المراكز غير الحكومية الخاصة برعاية وتأهيل تلك المراكز للأشخاص ذوي الإعاقة، رقم (٢٩٤) الإمارات العربية المتحدة.

وزارة لتربية والتعليم (٢٠١٠): قرار إداري رقم (٥٢٧) لسنة (٢٠١٠) بشأن تدريب جميع الكوادر على التعامل مع الطلبة من ذوي الإعاقة المنخرطين في برامج الدمج التربوي المنفذة، الإمارات العربية المتحدة.

الأمم المتحدة والإسكوا (٢٠١٨). الإعاقة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الموقع الرسمي لجامعة الشارقة، مركز الموارد لذوي الإعاقة، على الرابط: https://www.sharjah.ac.ae/ar/Services/Departments/Disability-Resource-Center/Overview-Details

الموقع الرسمي للمجلس البلدي لمدينة الشارقة، حكومة الشارقة، ذوي الإعاقة. على الرابط: https://shjmun.gov.ae/shjmunc/website/People_Determination/921/

الموقع الرسمي لدائرة الخدمات الاجتماعية، حكومة الشارقة. على الرابط https://sssd.shj.ae/news/6727

الجمعية العامة للأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٦، قرار رقم (١٦٨/٥٦) لينايز ٢٠٠١، اعتمدت ١٣ ديسمبر ٢٠٠٦، مسترجع من: https://sschr.gov.eg/international-agreements/

الموقع الرسمي للخدمات الإنسانية بمدينة الشارقة، وحدة التعليم الدامج، على الرابط https://www.schs.ae/ar/inclusion-section

المراجع الأجنبية

Barnes, M. P., & Ward, A. B. (2005). Oxford handbook of rehabilitation medicine. Oxford university press.

Cagıltay, K., Cakır, H., Karasu, N., Islım, O. F., & Cıcek, F. (2019). Use of educational technology in special education: Perceptions of teachers. Participatory Educational Research, 6(2), 189-205.

Castañeda, E., Chiappetta, C., Guerrero, L., & Hernandez, A. (2019). Empowerment through work: the cases of disabled individuals and low-skilled women workers on the US–Mexican border. Disability & Society, 34(3), 384-406.

Harpur, P., & Stein, M. A. (2017). The convention on the rights of persons with disabilities as a global tipping point for the participation of persons with disabilities. In Oxford Research Encyclopedia of Politics. https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.000

International Labour Organization (2015). Reporting on Disability Guidelines for the Media, International Labour Organization, 2nded., Geneva 2015.

Michelle. O& Lester. J. (2017). Examining Mental Health Through Social Constructionism, The Language of Mental Health, Palgrave Macmillan, London.

Redko, K. (2023). Enabling economic empowerment: social enterprise's role in harnessing the potential of individuals with disabilities. Věda a perspektivy, 2, 33. https://www.janusandal.no/files/92036-9255-1-10-20240225.pdf

Riobóo-Lois, B., Frieiro, P., González-Rodríguez, R., & Verde-Diego, C. (2024). Personal assistance, independent living, and people with disabilities: an international systematic review (2013-2023). Disability and Health Journal, 101630. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S193665742400061X

Sibanda, P. (2015). Reviewing the models of disability within the frameworks for the empowerment of people with disabilities in Zimbabwe. Scientific Journal of Pure and Applied Sciences, 4(11), 217-228.

World Health Organization (2007). International Classification of Functioning, Disability and Health: Children & Youth Version: ICF-CY, World Health Organization 2007.

World Health Organization (2012). Early Childhood Development and Disability: A Discussion Paper, World Health Organization, Geneva 2012.

World Health Organization (2021), Update from the Seventy – Fourth World Health Assembly – 27 – 5 – 2021. http://www.Who.int/news/item/27-5-2021-update-from-the seventy-fourth-world-health-assembly. http://www.who.int/publication/item